

فصلاً للقطاع المالي عن القطاع الحقيقي والفرص الاقتصادية الناجمة عن غالبية الناس والشركات كسبار (٢٠٠٤). للاتجاهات الدورية. وفي الفترة من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٥، ويؤكد ذلك مرة أخرى السياسة النقدية التي تعزز النمو الإقصائي الذي لا يعطي حوافز لاستثمارات القطاع الخاص كسبار (٢٠١٧).